على نفسه كدولة شرق ــ أردنية . ٢ ــ ان كون معظم القوى المنتجة في الاردن من عمال ومزارعين وعاملين في قطاع الخدمات ، هي فلسطينية نتيجة سياسة النظام الاردني في تقسيم العمل بين الفلسطينيين والشرق أردنيين** ، يجعل من الصعب جدا على « النظام » أن يقدم على اجراء عملية فرز واسعة بين فلسطيني وشرق أردني ، لأنه بذلك يحدث أكبر خلل في بنيته الاقتصادية ويعرض وضعه الاقتصادي الانهيار الكامل ، اضافة الى أن البورجوازية الفلسطينية تعتبر أقوى وأنشط من البورجوازية الشرق ــ أردنية وتسيطر على القسم الأعظم من الاقتصاد الاردني . وعليه فان « النظام » سيكون حريصا أن لا يشعر البورجوازية الفلسطينية بخوف يشل تحركها الاقتصادي . ٣ ــ ان اجراء عملية فرز واسعة ، ستعني في جملة ما تعنيه تسريح الفلسطينيين في الجيش الاردني ، والذين يشكلون نسبة الثلث تقريبا ــ « حوالي ٢٥ ألف جندي وضابط » وتسريح مثل هذا العدد دفعة واحدة ، سيخلق ارباكا اقتصاديا واجتماعيا للنظام ، لن يكون قادرا على مواجهته بسهولة وخلال فترة زمنية قصيرة . ٤ ــ لقد شكلت الضفة الغربية منطقة استغلال اقتصادي مثلى للحكم الاردني ، مما يجعل من عملية تخليه عن الضفة الغربية ، عملية ليست صعبة ، وتؤثر ــ الى حد كبير ــ على وضع النظام الاردني فقط ، بل وعملية لا يمكن القبول بها وبنتائجها الا بعد أن يستنفد « النظام » كل الوسائل الممكنة للحفاظ على علاقاته مع الضفة الغربية .

استنادا الى كل هذه العوامل ، فقد كانت حركة النظام الاردني نحو تنفيذ سياسة الاردنة حركة محدودة جدا ، رسمها بدقة وعناية لخدمة غاياته التكتيكية في المساومة على تأكيد دور فلسطيني له فيما يتعلق بتقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، عبر العمل على ايجاد نوع من التوازن بين دوره ودور المنظمة ، على أرضية اقتسام تمثيل الشعب الفلسطيني . ولو كان « النظام » جادا في تنفيذ سياسة الاردنة ، لتوسع باجراءات الاردنة ، بالعمل على احداث تغييرات واسعة في بنيته الاقتصادية والاجتماعية ، تسمح باعادة بناء هيكليته الاقتصادية والسياسية على أسس جديدة . ان استقراء الاحداث منذ صدور قرارات الرباط حتى الآن ، يؤكد أن النظام الاردني لن يلجأ الى التنفيذ الجاد لسياسة الاردنة ، الا اذا وصل الى قناعة تامة ، بأنه لم يعد أمامه من خيار الا الانسحاب نهائيا من المسألة الفلسطينية ، وحتى الآن لم يصل « النظام» الى مثل هذه القناعة ، بدليل استمراره في سياساته السابقة ، بالعمل على اقتسام تمثيل الشعب الفلسطيني مع المنظمة . ان سياسة اقتسام التمثيل هذه ، هي السياسة التي يتحرك على أساسها النظام الاردني الآن ، وهي التي تفسر ــ الى حد كبير ــ مجمل حركته على الصعيدين العربي والدولي ، اضافة الى أنها تفسر أيضا محاولاته لايجاد نوع من المصالحة أو التفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية . وتكتسب حركة « النظام » بهذا المجال اهمية وخطورة خاصتين ، لأنها تأتي في ظل مجموعة من المعطيات التي يحاول « النظام » توظيفها في خدمة سياساته هذه . من هذه المعطيات ، اعتبار الاردن أنه الطرف المعني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بحكم ان الضفة الغربية كانت جزءا منه قبل حرب العام ١٩٦٧ . ومنها ، أن الموقف الاسرائيلي ــ

** لقد كانت السياسة الاقتصادية للنظام الاردني ــ ما بعد عملية الالحاق ــ تقوم على الاعتبارات الأمنية . ولذلك فقد جعل « النظام » من الجيش وأجهزة الامن والادارات المختلفة المجال الاساسي لاستيعاب القوى المنتجة الشرق ــ أردنية ، في حين كانت أغلبية العمال والمزارعين وعمال الخدمات من الفلسطينيين . لقد ساهمت هذه السياسة الاردنية في احداث شق عامودي بين الفلسطينيين والشرق الاردنيين ، وجعلت الغالبية العظمى من الشرق أردنيين مرتبطين اقتصاديا بالنظام ويشاركون معه في نهب فائض انتاج عمل الفلسطينيين . كما جعلتهم يشكلون المادة البشرية الاساسية لأجهزة ومؤسسات القمع الاردنية .